تعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية من الزواج القسري

وثيقة تشاور - خلاصة

يوليو/تموز 2024

الإقرار بالمُلاك الأصليين للأرض

نقر بالأمناء التقليديين لأستراليا، وبصلاتهم المستمرة بالأرض والبحر والمجتمع. ونوقر الشعوب والثقافات، وشيوخهم الحاضرين والسابقين والمستقبليين.

© Commonwealth of Australia 2024

باستثناء درع الكومنولث، جميع المواد المعروضة في هذا المنشور مقدمة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 الدولي على الموقعhttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode

ويعني ذلك أن الترخيص المذكور لا ينطبق سوى على المواد على النحو المبين في هذه الوثيقة.

يمكن الحصول على تفاصيل شروط الترخيص ذو الصلة على الموقع الإلكتروني للمشاع الإبداعي https://creativecommons.org/ ويمكن كذلك الاطلاع على النص القانوني الكامل لترخيص المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي (4.0 CC BY) على الموقع https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode

استخدام شعار الدولة.
تم تفصيل الأحكام التي بموجبها يمكن استخدام شعار الدولة على الموقع الإلكتروني لدائرة رئاسة ومجلس الوزراء — https://www.pmc.gov.au/government/commonwealth-coat-arms.

الدعم والمساعدة

إذا كنتم تخافون على سلامتكم حاليا، أو على سلامة شخص غيركم، أو في حالة حدوث أمر طارئ، يرجى الاتصال على الرقم صفر-صفر-صفر(000).

إذا كنتم أنتم أو شخص ما تعرفونه معرض لخطر الإجبار على الزواج، يمكنكم إبلاغ الشرطة الأسترالية الفيدرالية بذلك أو الاتصال على الرقم 131 237 أو الاتصال بمنظمةMy Blue Sky عبر موقعهم على الإنترنت أو الاتصال بهم هاتفيا على الرقم 8115 9514 02 (الاثنين إلى الجمعة من 9 صباحا حتى 5 مساءً بتوقيت سيدني). My Blue Sky هي الخدمة الأسترالية الوطنية لمن هم في علاقة زوجية قسرية أو قلقون من أن يجبروا على الزواج.

يمكن أن تقدم لكم الخدمات التالية أيضًا المساعدة والدعم:

- لايف لاين (14 11 13) – خدمات وطنية لدعم الأشخاص في أزماتهم ومنع الانتحار، متاحة على مدار الساعة، طيلة أيام الأسبوع
- Respect1800 (732 737 1800)- خدمة إرشاد وطنية لضحايا الاعتداء الجنسي والعنف العائلي والمنزلي، متاحة على مدار الساعة، طيلة أيام الأسبوع
- YARN13 (76 92 13) – خدمات وطنية لدعم الأشخاص من خلفيات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس في أزماتهم، متاحة على مدار الساعة، طيلة أيام الأسبوع
- خط مساعدة الأطفال (1800 55 1800) – خدمات وطنية مخصصة لدعم الأطفال والشباب (من سن 5 إلى 25 عاما) في أزماتهم، متاحة على مدار الساعة، طيلة أيام الأسبوع

تقديم إفادة

لتقديم إفادة ردًا على وثيقة التشاور هذه، يرجى الاطلاع على موقع مركز التشاور التابع لوزارة العدل الاتحادية والنقر على "تقديم إفادة"، وسوف تنتقلون إلى استبيان على الإنترنت أدرجت به أسئلة التشاور المذكورة في هذه الوثيقة. ليس عليكم الرد على كل الأسئلة كما يمكنكم أيضًا تحميل إفادة منفردة عبر مركز التشاور.

يمكنكم الإجابة مفصحين عن هويتكم أو بدون ذكرها. سوف نقوم بنشر إجاباتكم في نهاية فترة التشاور إذا سمحتم لنا بذلك، ولكننا لن ننشرها إذا لم توافقوا على ذلك أو نجمت مشكلة قانونية محتملة عن نشر الإفادة. قد تخضع الإفادات للطلبات بموجب حرية الوصول إلى المعلومات، أو للطلبات المقدمة من مجلس الشعب.

وسيتم التعامل مع المعلومات الشخصية التي تشاركتم بها خلال إجراء التشاور وفق قانون *الخصوصية الاتحادي لعام 1988*. للحصول على معلومات إضافية عن كيفية جمع وزارة العدل للمعلومات وحفظها واستخدامها يرجى الاطلاع على سياسة الخصوصية الملزمة لوزارة العدل.

قنوات التشاور الأخرى

إذا رغبتم في تقديم ملاحظاتكم شخصيا أو عبر مكالمة فيديو أو هاتفيا، أو لديكم احتياجات تواصل خاصة، أو رغبتم في تقديم ملاحظاتكم بلغة غير الإنجليزية يرجى الكتابة إلى ForcedMarriage@ag.gov.au

مدة الاستشارة

يفتح باب الاستشارة في 29/07/2024 ويغلق في 23/09/2024

للاستعلام:

إذا رغبتم في مناقشة ملاحظاتكم المقدمة يرجى الكتابة إلى ForcedMarriage@ag.gov.au

المقدمة

فكل شخص في أستراليا له حرية اختيار الزواج من عدمه والشخص الذي سيتزوجه وموعد زواجه، لذلك يشكل إجبار أي شخص على الزواج ضد رغبته في أستراليا أمرًا لا يمكن قبوله في أي حال من الأحوال وجريمة.

الزواج القسري يتم عندما يزوج شخص ما بدون أن يبدي موافقة كاملة على ذلك بإرادته الحرة لكونه أجبر أو هدد أو تم الاحتيال عليه أو لم يكن قادرًا على فهم طبيعة مراسم الزواج أو تأثيرها أو لم يبلغ من السن 16 عاما عند تزويجه. يمكن أن يحدث ذلك لأي شخص، ولكن الشابات والفتيات هن الأكثر عرضة للخطر.

تدرس الحكومات الأسترالية خيارات لتحسين الاستجابة للزواج القسري على مستوى القطر، بما في ذلك من خلال:

- تأسيس فهم مشترك للزواج القسري كصورة من صور العنف العائلي والمنزلي بغرض تعزيز نفاذ الضحايا/الناجين إلى خدمات ضحايا العنف العائلي والمنزلي تأسيس فهم مشترك للزواج القسري كصورة من صور العنف العائلي والمنزلي بغرض تعزيز نفاذ الضحايا/الناجين إلى خدمات ضحايا العنف العائلي والمنزلي
- تحسين التثقيف والتوعية لدعم التحديد والتدخل والحظر المبكر
- تعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية المتاحة للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج.

تعتبر مساهمات الجمهور الأسترالي هامًا لضمان استيفاء هذا العمل لاحتياجات المجتمع

إلا أن التدابير الموصوفة في هذه الوثيقة لا تعبر عن نظرة اتفقت عليها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والأقاليم ولا تلزم تلك الحكومات بالتصرف وفقها.

الاستجابة الحالية

ترد استجابة الحكومة الأسترالية لمشكلة الزواج القسري في خطة العمل الوطنية لمكافحة العبودية الحديثة 2020 – 2025. تشمل خطة العمل الوطنية التزاما بتطوير نموذج لتعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج.

كما يتضمن القانون الجنائي الاتحادي أفعال تُجرّم الزواج القسري تم إدخالها على القانون عام 2013. التسبب في تزويج أي شخصًا عنوة أو كون أي شخص طرفًا في جواز قسري أمر مخالف للقانون. وباستثناء ضحايا الزواج القسري أنفسهم، يعني كون الشخص طرفا في زواج قسري الموافقة على تزويج شخص مع العلم أو الاشتباه في أن ذلك الشخص هو ضحية لزواج قسري.

يتم تقديم الدعم من خلال برنامج دعم ضحايا الاتجار بالبشر الممول من قبل الحكومة والذي تديره منظمة الصليب الأحمر الأسترالية، ويقدم البرنامج دعما مكثفًا قد يصل إلى 200 يوم للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر التزويج قسرًا. كما والتزمت الحكومة الأسترالية بصرف مبلغ 12.1 مليون دولار أسترالي على مدى 5 سنوات لتأسيس برنامج الدعم المتخصص لضحايا الزواج القسري سيشكل البرنامج الوطني لضحايا الزواج القسري وسيبدأ عمله في يناير/ كانون ثان 2025. وسيقدم برنامج الدعم المتخصص لضحايا الزواج القسري الجديد دعما شخصيًا للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج. وسيلبي هذا الدعم الاحتياجات المتنوعة للأفراد، مع التركيز على الصحة والرفاه والدعم الاجتماعي. ويشمل هذا الخدمات الضرورية مثل الإرشاد والإقامة الطارئة عند الاقتضاء.

مقترح للتشاور

1. تأسيس فهم مشترك للزواج القسري كصورة من صور العنف العائلي والمنزلي بغرض تعزيز نفاذ الضحايا/الناجين إلى خدمات ضحايا العنف العائلي والمنزلي

يتم الزواج القسري عادة في سياق العائلة، إلا أن الاعتراف به كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي يختلف في مختلف أنحاء أستراليا.

تشتمل الأطر القانونية للعنف العائلي والمنزلي على حمايات ودعم قد تفيد الضحايا الناجين من الزواج القسري، والتي قد تشتمل أوامر الحماية القانونية المدنية والمساعدة القانونية والعناية الطبية والإرشاد والدعم المالي والإسكان الطارئ. إلا أن أوجه الاعتراف المتضاربة للزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي قد تحد من الحصول على هذه الحمايات والدعم، جراء عدم إتاحة الخدمات للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج أو عدم الوعي أو الاعتراف بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي.

اعتمادًا على الولاية القضائية يمكن التأسيس لفهم مشترك للزواج القسري كصورة من صور العنف العائلي والمنزلي من خلال:

- إدراج الزواج القسري بشكل صريح في تعريفات العنف العائلي والمنزلي
- حيثما كان ذلك مناسبًا، توضيح كون الزواج القسري مذكور بالفعل في تعريفات العنف العائلي والمنزلي
- تطوير نشاطات وموارد للتثقيف والتوعية بهدف زيادة التناسق في الإقرار بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي
- الحرص على أن تطبق تعريفات العنف العائلي والمنزلي أيضا على أي سلوك يؤدي إلى الزواج القسري، بما في ذلك الإكراه والتهديد والاحتيال بهدف إجبار أي شخص على الزواج.

2. تحسين التثقيف والتوعية

أكد أصحاب المصلحة حتى الآن على أهمية ضمان أن تشكل الجزاءات والحماية القانونية المدنية من الزواج القسري جزءًا من استجابة منسقة وشاملة له. ويشمل هذا تثقيف وتوعية المجتمع المحلي، فضلاً عن تدريب أول المستجيبين للطوارئ. وقد يؤدي التثقيف والتوعية أيضًا إلى زيادة عدد الأشخاص السعيين للحصول على الدعم، ويجب بالتالي أن يواكبا خدمات الدعم المناسبة.

يجب أن تكون أي أنشطة جديدة للتثقيف والتوعية مناسبة ثقافيًا وأن يتم تطويرها مع الجاليات المتأثرة بالزواج القسري.

وقد تشمل النشاطات الجديدة للتثقيف والتوعية التالي:

- توعية مستهدفة بما في ذلك لتحديد علامات الزواج القسري وكيفية الاستجابة لها بطرق مناسبة ثقافيا وسهلة وواعية بالصدمات
- تثقيف الجاليات وتوعيتها
- والتثقيف والتوعية المستهدفة لأول المستجيبين للطوارئ، بما فيهم مقدمي الخدمات المتعلقة بالعنف العائلي والمنزلي.

3. تعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية

آليات الحماية المدنية للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج محدودة حاليا، وليست مصممة خصيصًا لسياقات الزواج القسري، كما أنها تختلف باختلاف الولايات القضائية.

الجزاءات والحمايات المدنية عبارة عن حمايات قانونية تصدرها المحاكم لضمان تصرف الأشخاص أو المنظمات بطرق محددة، وتهدف إلى منع حدوث ضرر في المستقبل، وتوفير حماية سريعة لمن يحتاجها.

وفي أستراليا، تصف كل من الدراسات الأكاديمية والمشورة المقدمة من منظمات المجتمع المدني المخاطر ضرورة توفير الأدوات القانونية للأشخاص المعرضين للإجبار على الزواج كي يتجنبوه أو يتركوه. وتجادل هذه الدراسات بأن الحماية المدنية تتيح أدوات إضافية يسهل النفاذ إليها بسبب انخفاض معيار الأدلة المطلوب (توازن الاحتمالات) مقارنة بمعيار الأدلة الضروري للإدانة الجنائية (بما لا يدع مجالاً للشك). كما تشير البحوث بأن الأوامر المدنية قد تكون خيارًا قانونيًا يفضله البعض لخوفهم من أن يتم القبض على ذويهم ومقاضاتهم.

خيارات تأسيس الجزاءات والحمايات المدنية المعززة

تدرس الحكومات الأسترالية خيارات لتأسيس الجزاءات والحمايات المدنية المعززة من الزواج القسري، يمكن أن يشمل إثنين منهما:

- **الخيار (أ)**: دمج وسائل الحماية المعززة في الأطر القانونية الحالية للعنف المنزلي في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والأقاليم
  - حيث يمكن أن ينجز ذلك من خلال تطوير واتفاق على مبادئ أو سمات مشتركة للحماية المعززة لدى السلطات القضائية كي تدمجها حسب الاقتضاء في أطرها القانونية للعنف العائلي والمنزلي.

يقترح هذا الخيار دمج وسائل الحماية المعززة في الأطر القانونية الحالية للعنف المنزلي في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والأقاليم. ومن شأن هذا النهج أن يعتمد على الخبرات والأنظمة القائمة. تختلف الأطر القانونية للعنف العائلي والمنزلي باختلاف الولايات القضائية، وفي بعضها قد يكون من الأنسب دمج الحماية القانونية المدنية من الزواج القسري في أطر حماية قانونية مدنية بديلة.

ومن خلال الاستفادة من الخبرات والأنظمة الحالية، يهدف هذا الخيار إلى تبسيط الوصول إلى خدمات الدعم الأوسع، بما في ذلك المحاكم المتخصصة ووسائل الحماية. وسيكون من الضروري بذل جهود قوية في مجالات التثقيف والتوعية وبناء القدرات لدعم التنفيذ، مع كون تبادل المعلومات بين الولايات القضائية أمرًا بالغ الأهمية في دعم ذلك. ويمكن دعم تبادل المعلومات هذا بواسطة مشروع أوامر منع العنف المنزلي الوطنية.

وقد تركز الولايات القضائية في المقام الأول على تطوير والاتفاق على مبادئ أو سمات مشتركة للحماية المعززة لدى السلطات القضائية كي تدمجها حسب الاقتضاء في أطرها القانونية للعنف العائلي والمنزلي. وسيلزم الاتفاق على المبادئ أو السمات الحكومات على معالجة هذه الاحتياجات مع احتفاظها بمرونة التنفيذ، بحيث سيكون في مقدور الحكومات أن تختار استخدام الآليات الحالية كالأطر القانونية للعنف العائلي والمنزلي، أو وضع أطر جديدة أو استخدام طرق أخرى تفضلها لتضمين تلك المبادئ أو السمات ومعالجتها.

- **الخيار (ب)**: إنشاء سبل حماية جديدة من خلال تشريعات اتحادية مع دعم حكومات الولايات والأقاليم لتنفيذها.

يقترح الخيار (ب) تأسيس أمر جديد بشأن الزواج القسري بموجب قانون اتحادي قائم بذاته، يهدف إلى إنشاء تشريعات متسقة على المستوى الوطني تنطبق بالتساوي وبشكل متسق عبر جميع الولايات القضائية.

وكما هو الحال مع الخيار (أ)، سيكون التعاون بين جميع الولايات القضائية ضروريًا لضمان إمكانية الحصول على أوامر اتحادية وسرعتها وفعاليتها. وبينما يوفر هذا النموذج الاتساق الوطني، فقد يتطلب من المتقدمين النفاذ إلى أنظمة متعددة لطلب الحماية والدعم. ولذلك، فإن عمليات الإحالة الواضحة التوعية سيكون لهما أهمية في تخفيف هذه المخاطر. ومن شأن عمليات تبادل المعلومات الفعالة أن تلعب أيضًا دورًا مهمًا في تسهيل الدمج في كل الولايات القضائية.

السمات الرئيسية للجزاءات والحمايات المدنية المعززة

الأسباب الداعية لإصدار أوامر

"الأسباب الداعية لإصدار أوامر" هي الأسباب التي تسمح للمحكمة بإصدار أمر ما وهي موضحة ضمن التشريع.

يمكن أن تشمل الأسباب المحتملة لإصدار أوامر تتعلق بالزواج القسري اقتناع القضاء على أساس توازن الاحتمالات بأن للشخص أسباب معقولة للخوف من إجباره على الزواج قسرًا،

وقد تنشأ هذه الأسباب عن التهديد بإيذاء الشخص أو الآخرين، أو خطر تسفيره إلى الخارج بهدف تزويجه عنوة، أو السلوك المتسم بالإكراه. وستبقى الأسباب الحالية لإصدار الأوامر في الولايات والأقاليم ذات صلة، وستشمل وجود أو توقع العنف ضد الشخص.

نطاق الأوامر

يحدد نطاق الأوامر مجموعة الأوامر التي قد تسعى إلى:

- منع الزواج القسري
- مساعدة شخص ما على ترك علاقة زواج قسرية
- حماية الشخص من الأذى الذي قد يتعرض له في سياق الزواج القسري.

ستعطى الأولوية للحمايات القانونية المدنية التي تعالج المخاطر والأضرار الأكثر شيوعًا، بما فيها الأوامر التي:

- تمنع المدعى عليه من الإجبار أو المحاولة على الإجبار على زواج قسري يكون الشخص الحاصل على الحماية طرفًا فيه، أو المساعدة أو التحريض على مثل هذا الزواج.
- تمنع المدعى عليه من اتخاذ خطوات لتنظيم زواج الشخص المحمي، مثل التقدم بطلب الحصول على جواز سفر له أو حجز الرحلات الجوية أو تعيين الشخص القائم بشعائر الزواج أو إكمال إشعار بنية الزواج.
- تمنع المدعى عليه من إجبار أي شخص أو محاولة إجباره أو إكراهه على البقاء في علاقة زوجية قسرية.
- تمنع إزالة الشخص المحمي من أستراليا
- تمنع الشخص المحمي من السفر إلى الخارج ما عدا في ظروف استثنائية تتوازن مع اعتبارات حقوقه كإنسان.
- تشترط تسليم جواز سفر الشخص المحمي للمحكمة ما عدا في ظروف استثنائية تتوازن مع اعتبارات حقوقه كإنسان.
- تدعم إعادة شخص أخذ إلى خارج أستراليا بهدف تزويجه قسرًا، بما في ذلك من خلال مطالبة المدعى عليه في المساعدة على إعادة الشخص المحمي بطريقة محددة (كحجز تذاكر السفر للشخص المحمي ليعود إلى أستراليا مثلا).
- تشترط على المدعى عليه أن يفصح عن مكان تواجد شخص محمي.
- تمنع المدعى عليه من إكراه أو مساعدة أو تحريض أي شخص أخر على التصرف بطريقة يمنعها الأمر الصادر.
- تمنع المدعى عليه من ارتكاب تصرفات أو أنواع معينة من الضرر.

مقدمو الطلبات

وقد يواجه الضحايا/الناجين عوائق في التقدم بطلبات للحصول على أوامر الحماية القانونية المدنية. ويُقترح لمعالجة هذه المشكلة السماح لمجموعة من الأشخاص بتقديم طلب الحصول على أمر حماية قانونية مدنية نيابة عن الشخص المتزوج قسرًا أو المعرض لخطر الإجبار على الزواج. من ضمنهم:

- الشخص المتزوج قسرًا أو المعرض لخطر الإجبار على الزواج
- أحد الوالدين أو الأوصياء
- ضباط الشرطة
- وكالات حماية الطفل
- ومنظمات أهلية معينة، مقدمو الخدمات و/أو منظمات غير حكومية أخرى
- يجوز للمحاكم أيضًا أن تصدر أمرًا من تلقاء نفسها إذا اعتبرت ذلك مناسبًا أثناء إجراءاتها الأخرى.

وفي حين أن وجود مجموعة واسعة من أشخاص يحق لهم التقدم بالطلب ستيسر مسارات الحصول على الحماية القانونية المدنية، إلا أن ذلك قد يرتبط أيضًا بمخاطر، منها على سبيل المثال إيجاد المحكمة صعوبة في تحديد ما إذا كان مقدم الطلب يتصرف لصالح الضحية/الناجي(ة).

المدعى عليهم

المدعى عليه هو الشخص الذي صدر ضده أو وجه له أمر الحماية القانونية المدنية. يمكن أن تختلف متطلبات توجيه أوامر الحماية القانونية المدنية في مختلف أنحاء أستراليا. فبعض الأطر تشترط توجيه الأمر إلى أحد أفراد الأسرة أو زوج(ة) الضحية/ الناجي(ة)، بينما تسمح أطر أخرى للمحكمة بتوجيه الأمر إلى أي شخص.

ولتعزيز الحمايات القانونية المدنية من الزواج القسري، يمكن أن يشمل المدعى عليهم المحتملون التالي:

- أفراد الأسرة، بما في ذلك الوالدين وأفراد الأسرة الممتدة
- الزوج(ة) المقصود(ة) للشخص المعرض لخطر الإجبار على الزواج
- القائمون بمراسم الزواج، بما في ذلك المراسم الدينية أو الثقافية أو القانونية
- أي شخص أخر مشارك في إجبار شخص على الزواج، بما في ذلك الإجبار ومحاولة الإجبار والمساعدة والتحريض على الزواج قسرًا.

قدرة الضحية/الناجي(ة) على اتخاذ القرارات والتصرف باستقلالية وحرية الإرادة

يعد الأخذ برغبات الضحايا/الناجين في الاعتبار أمرًا بالغ الأهمية لضمان احترام حقهم في التصرف في جميع إجراءات الحماية القانونية المدنية، لا سيما في الحالات التي قد تؤثر فيها الأوامر على حقوقهم الإنسانية وحرياتهم. ومن شأن الأحكام المقترحة أن تسمح للمحاكم بمراعاة رغبات الشخص المحمي عند إصدارها للأوامر.

وقد يواجه الضحايا/الناجين أيضًا ضغوطًا من الأسرة وأفراد الجالية للاعتراض على إصدار أوامر الحماية أو التخلي عنها. وهو أمر سيتطلب الدراسة بدوره.

الحمايات في المحكمة والمساعدة طوال الإجراءات القانونية

هناك حاليا وسائل حماية متاحة من خلال النظم القانونية للعنف العائلي والمنزلي، بما في ذلك تقدم الشهود المستضعفين أو الخاصين بطلبات للحصول على أوامر الحماية القانونية المدنية، ويُقترح منح نفس الحماية للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج.

من شأن الحماية في قاعة المحكمة أن تمنع تخويف الشهود وتدعم سلامتهم ورفاههم، ويمكن أن تشمل:

- ترتيبات لضمان عدم اضطرار الضحية/الناجي(ة) إلى رؤية المدعى عليه، على سبيل المثال باستخدام حاجز أو عن طريق تقديم الأدلة من خلال الاتصال الصوتي أو المرئي.
- وجود شخص مقدم للدعم في المحكمة
- الإدلاء بالشهادة في محكمة مغلقة
- عدم التعرض للاستجواب من قبل المدعى عليهم الذين يمثلون أنفسهم أمام المحكمة.

كما وقد تناسب خدمات وإجراءات أخرى أيضًا تبسيط الدعم للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج الذين يتقدمون بطلبات الحماية القانونية المدنية، بما في ذلك:

- نشاطات التثقيف والتوعية تستهدف أول المستجيبين للطوارئ وممارسي القانون وموظفو المحاكم والقضاة (راجع الجزء 2)
- خدمات الدعم لتقديم المساعدة في إجراءات الطلبات للضحايا/الناجين
- مسارات لإحالة الأشخاص المعرضين للخطر إلى خدمات الدعم التي تمولها الحكومة.

الأوامر المؤقتة وجلسات الاستماع لطرف واحد

تسمح الأوامر المؤقتة والمستخرجة من طرف واحد للمحكمة بسماع طلبات الحصول على الحماية القانونية المدنية على وجه السرعة، ولا تشترط تقديم إشعار إلى الطرف الآخر وتكون سارية عمومًا لفترة محدودة إلى حين يتاح حدوث إجراءات المحكمة المعتادة.

بشكل عام تصدر الأوامر المؤقتة أو المستخرجة من طرف واحد من المحاكم، وإلا صياغة التشريعات للسماح لأطراف أخرى، مثل ضباط الشرطة، بإصدار أمر مؤقت أو مستخرج من طرف واحد أمر ممكن لظروف معينة. قد يواجه الضحايا/الناجون من الزواج القسري مجموعة من المخاطر الوشيكة التي تهدد سلامتهم. ولذلك يُقترح أن تكون الأوامر المؤقتة و/أو الصادرة لطرف واحد من المحاكم ممكنة إذا لزم الأمر لضمان سلامتهم.

الإعلان والتنفيذ والانتهاكات

ضباط الشرطة هم المسؤولون بشكل عام عن الإعلان بأوامر الحماية القانونية المدنية في أستراليا، ويُقترح أن تقوم الشرطة أيضًا بالإعلان عن أوامر الحماية المدنية المتعلقة بالزواج القسري، إذ سيقدم ذلك مستوى عالٍ من الضمان بأن المدعى عليه على علم بالأمر، مما يعزز الامتثال والمساءلة وضمان سلامة الشخص المحمي.

الجزاءات الأخرى

قد تكون هناك جزاءات أخرى يمكن أخذها في الاعتبار ضمن نموذج تقديم الجزاءات والحمايات المدنية المعززة في سياق الزواج القسري، مثل تبسيط إجراءات الإعلان عن بطلان الزواج للمتزوجين قسرًا.

عوامل الخطر ومعوقات السعي للحصول على الدعم

وعلى الرغم من أن الزواج القسري لا يقتصر على أي مجموعة ثقافية أو دين أو عرق، إلا أن بعض المجتمعات قد تتعرض لمخاطره أكثر من غيرها بسبب عوامل مثل النزوح، أو وضع التأشيرة، أو العوائق اللغوية، أو نقص الدعم المجتمعي. كما قد يجعل التمييز ونقص الخدمات الآمنة ثقافياً من الصعب على المعرضين للخطر الحصول على المساعدة. وقد يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة أيضًا تحديات إضافية، بينما تجعل الضغوط العائلية والثقافية أيضًا من الصعب على الأفراد التحدث علنًا ضد أفراد الأسرة أو الجالية.

دعم الأطفال

تتوفر الحمايات الحالية للأطفال من خلال الأطر القانونية لحماية الطفل في الولايات والأقاليم ومن خلال *قانون الأحوال الشخصية* الاتحادي *لعام 1975*. ومع ذلك، يجب إيلاء اعتبار إضافي للاحتياجات المحددة للدعم والنفاذ للأطفال الذين يسعون إلى تجنب الزواج القسري أو تركه. يمكن أن يشمل ذلك النظر في أي دعم إضافي للوصول إلى وثائق واستمارات المحاكم، بالإضافة إلى وسائل الحماية المناسبة في قاعات المحكمة.

الخاتمة

ستقوم التعليقات المقدمة عبر هذه المشاورة بإرشاد عمل كل الحكومات الأسترالية في تطوير نموذج لتعزيز الجزاءات والحمايات القانونية المدنية من الزواج القسري. وهو عمل مستمر ويخضع لمزيد من الدراسة والقرارات من قبل جميع الولايات القضائية.

إذا ساورتكم أي أسئلة أو رغبتم في مدنا بتعليقات إضافية، فنحن نرحب باتصالكم بوزارة العدل على البريد الإلكتروني ForcedMarriage@ag.gov.au.

أسئلة التشاور مجمعة

مقترح للتشاور

1. هل هذه الخيارات فعالة في تحسين الاستجابات المتسقة على المستوى الوطني للزواج القسري؟ هل هناك خيارات غيرها ينبغي أخذها في الاعتبار؟

الجزء 1: تأسيس فهم مشترك للزواج القسري كصورة من صور العنف العائلي والمنزلي بغرض تعزيز نفاذ الضحايا/الناجين إلى خدمات ضحايا العنف العائلي والمنزلي

2. هل ينبغي الإقرار بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي؟ لماذا؟
3. ما هي التغييرات اللازمة على القانون والسياسات أو التوجيهات الإضافية كي يتم الإقرار بشكل أفضل بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي؟
4. ما هي التحسينات أو التوجيهات الإضافية التي قد تكون ضرورية لمساعدة الخدمات المتعلقة بالعنف العائلي والمنزلي على الإقرار المتسق أكثر بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي؟

الجزء 2: تحسين التعليم تحسين التثقيف والتوعية

5. ما هي المواضيع التي يمكن أن تركز عليها أنشطة التثقيف والتوعية؟
6. من ينبغي أن يشارك في التثقيف والتوعية في الجاليات المتأثرة بالزواج القسري؟
7. ما هي المجموعات ضمن المجتمع التي تحتاج إلى التثقيف وزيادة الوعي بالزواج القسري (على سبيل المثال، أول المستجيبين للطوارئ مثل الشرطة، وضباط حماية الطفل و/أو فئات محددة داخل الجالية)؟

الجزء 3: تعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية

مقترح لتقديم التعليقات

8. هل تعتقدون أن هناك ثغرات في وسائل الحماية القانونية الحالية المتاحة للاستجابة للزواج القسري ومنعه في أستراليا؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي هذه الثغرات وهل تحتاج إلى استجابة وطنية؟
9. تناقش وثيقة المشاورة هذه خيارين لتعزيز وسائل الحماية القانونية المدنية: الخيار (أ) (تحسين التشريعات الحالية على الأرجح من خلال مبادئ مشتركة) والخيار (ب) (سن قانون ا تحادي قائم بذاته). أي من هذين الخيارين للتطبيق سيكون فعالا أكثر ولماذا؟ ما هي المخاطر الرئيسية؟ هل هناك خيارات أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار؟
10. بموجب الخيار (أ)، هل هناك أطر بديلة للحماية المدنية من تلك المتعلقة بالعنف العائلي والمنزلي يمكن استخدامها لتعزيز الحمايات القانونية المدنية من الزواج القسري؟

الأسباب الداعية لإصدار أوامر

11. ما هي الأدلة أو أي أنواع أخرى من التصرفات أو المخاطر أو الضرر المتعلق بالزواج القسري التي ينبغي أخذها في الاعتبار كسبب للحصول على أمر الحماية القانونية المدنية في سياق الزواج القسري؟

نطاق الأوامر

12. هل تعالج الحمايات المقترحة أعلاه المخاطر والأضرار الأكثر شيوعا وأهمية التي يواجهها المتزوجون قسرًا أو المعرضون لخطر الإجبار على الزواج، بما فيهم الأطفال؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، ما الأمور التي ينبغي معالجتها أيضًا؟
13. هل هناك أي مخاطر أو عواقب غير مقصودة أخرى ناجمة عن الحمايات المقترحة ينبغي أخذها في الاعتبار؟

مقدمو الطلبات

14. هل هناك أي أشخاص أو منظمات إضافية ينبغي تمكينها من التقدم بطلب الحصول على أمر الحماية القانونية المدنية من الزواج القسري؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فمن ولماذا؟
15. هل يرتبط منح أفراد أو منظمات معينة القدرة على التقدم بطلب الحصول على أمر الحماية بأي مخاطر؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي هذه المخاطر وكيف يمكن تقليلها؟

المدعى عليهم

16. هل ينبغي وضع حد أو قيود على من يجوز أن يكون مدعيًا عليه في سياق الحماية القانونية المدنية من الزواج القسري؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف ينبغي تعريفهم (على سبيل المثال، أفراد الأسرة فقط)؟

قدرة الضحية/الناجي(ة) على اتخاذ القرارات والتصرف باستقلالية وحرية الإرادة

17. كيف يمكن معالجة خطر إجبار الضحايا/الناجين على التخلي عن الأوامر؟

18. ما هي أفضل الطرق للحصول على آراء الضحايا/الناجين، بما في ذلك الأطفال منهم، ودمجها في إجراءات جلسات الاستماع وإصدار الحمايات القانونية المدنية من الزواج القسري؟

الحمايات في المحكمة والمساعدة طوال الإجراءات القانونية

19. ما هي وسائل الدعم الأخرى التي ينبغي أن تتاح للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج، بما فيهم الأطفال، لدعمهم من خلال إجراءات تقديم طلبات الحصول على أوامر الحماية القانونية المدنية؟ مثلا دعم إضافي خلال إجراءات تقديم الطلبات، أو وسائل الحماية الإضافية في قاعة المحكمة.

الأوامر المؤقتة وجلسات الاستماع لطرف واحد

20. ما هي الأسباب التي ينبغي أن تكون ذات صلة بإصدار أوامر مؤقتة عندما يكون الشخص متزوجًا قسريا أو معرض لخطر الإجبار على الزواج؟

21. هل ينبغي أن تشمل الأوامر المؤقتة على جزء من نطاق الأوامر المقترح (الموضح في نطاق الأوامر) وليس كله؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي وسائل الحماية التي ينبغي إدراجها أو استبعادها ولماذا؟

22. ما نوع الأدلة التي يمكن أن تشير إلى خطر الزواج القسري والتي على الشرطة أخذها في الاعتبار عند النظر في أسباب إصدار أمر مؤقت للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج؟

الإعلان والتنفيذ والانتهاكات

23. هل هناك أي ظروف لا يتطلب فيها الإعلان عن أوامر الحماية القانونية المدنية أن يتم شخصيا (بل عبر الخدمة الإلكترونية على سبيل المثال)؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي تلك الظروف؟

الجزاءات الأخرى

24. هل هناك جزاءات ينبغي أخذها في الاعتبار للأشخاص للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج بالإضافة إلى وسائل الحماية القانونية المدنية؟

25. هل يواجه الضحايا/الناجون من الزواج القسري حاليا أي عوائق أو صعوبات عند طلبهم إعلان بطلان زواجهم القسري؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف يمكن معالجة هذه العوائق أو الصعوبات؟

عوامل الخطر ومعوقات السعي للحصول على الدعم

26. ما هي المخاطر والعوائق التي تحول دون طلب المتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج للدعم؟ ما هي الاستراتيجيات التي يمكن النظر فيها لمعالجة هذه الأمور؟

27. ما هي المخاطر والعوائق التي قد يواجهها الشخص إذا طلب الحماية من خلال الأنظمة القانونية؟ كيف يمكن التخفيف منها؟

28. قد يؤدي التعامل مع أنظمة الدعم والنظم القانونية تعرض الأشخاص الذين يواجهون الزواج القسري إلى مخاطر متزايدة. هل هناك أي إجراءات يجب ألا يتخذها أول المستجيبين للطوارئ أو الخدمات القانونية عندما يكون الشخص معرضًا لخطر الزواج القسري؟

دعم الأطفال

29. ما هي أشكال الدعم والحماية الإضافية التي يمكن أخذها في الاعتبار لمساعدة الأطفال في الحصول على الحماية القانونية المقترحة ومساعدتهم أثناء لإجراءات تقديم الطلبات وفي قاعات المحاكم وغيرها من الإجراءات القانونية؟